الأنباء
الجمعة 18 يناير 2019
لمشاهدة الصفحة PDF

توصية بتوزيع 8٪ نقداً و5٪ منحة

56,1 مليون دينار أرباح «بوبيان» خلال 2018.. بنمو 18٪

أعلن بنك بوبيان في بيان صحافي أمس عن تحقيقه أرباحا صافية بنهاية 2018 بلغت 56,1 مليون دينار بنسبة نمو 18٪ عن العام الماضي وبربحية سهم 21,37 فلسا مقارنة مع 17,81 فلسا لتستمر بذلك وتيرة نمو الربحية ومختلف مؤشرات البنك المالية منذ عام 2010 مع التوصية للجمعية العمومية بتوزيع 8٪ توزيعات نقدية (8 فلوس للسهم) وأسهم منحة 5٪.

وبهذه المناسبة، هنأ رئيس مجلس الإدارة محمود الفليج جميع مساهمي وعملاء وموظفي البنك بهذه النتائج المميزة لعام آخر من الإنجازات يضاف الى سلسلة الأعوام الاخيرة المميزة في مسيرة البنك الشاب الذي تمكن خلال وقت قياسي من الاستحواذ على حصص سوقية في مختلف القطاعات.

وأوضح الفليج «كان العام 2018 مميزا بكل المقاييس لبنك بوبيان سواء على مستوى الربحية او نمو مؤشراتنا المالية بوتيرة جيدة تدل على نجاح الاستراتيجية التي نتبعها وما يرافقها من خطط وسياسات لتأكيد تواجدنا في السوق الكويتي.

وقال الفليج: «نأمل ونحن مع بداية عام جديد ان نستمر بنفس وتيرة النمو التي تحققت في السنوات الاخيرة وأن نحقق طموحات عملائنا ومساهمينا»، مشيرا في الوقت نفسه الى ان توزيع العام 2018 للارباح للمساهمين يعتبر الاعلى منذ تأسيس البنك في عام 2004 وهو ما يؤكد النجاحات التي حققها البنك.

من جانبه، قال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للبنك عادل الماجد انه على الرغم من التحديات التي تتعلق بالمنافسة فإننا نجحنا بفضل مواردنا البشرية من تحقيق اهدافنا في الاستحواذ على حصص سوقية في مختلف القطاعات سواء في خدمات الافراد او الشركات.

محمود الفليج

عادل الماجد

واكد ان ذلك يدل على مدى الثقة التي بات البنك يتمتع بها في مختلف الاوساط سواء على مستوى المساهمين او العملاء وهو ما انعكس ايجابيا على ارتفاع جميع مؤشرات البنك المالية.

نمو ايجابي

وأشار الماجد إلى أن جميع مؤشرات البنك الرئيسية شهدت نموا ملحوظا في عام 2018 حيث ارتفع إجمالي الأصول الى 4,3 مليارات دينار بنسبة نمو 9٪ كما ارتفعت الإيرادات التشغيلية لتصل إلى 140 مليون دينار بنسبة نمو 11٪ بالإضافة إلى زيادة ودائع العملاء إلى 3,7 مليارات دينار بنمو نسبته 9٪.

وأضاف أن إجمالي قيمة حقوق الملكية في البنك ارتفع حتى نهاية 2018 ليصل إلى 408 ملايين دينار مقارنة مع 375 مليون دينار في عام 2017 إلى جانب ارتفاع محفظة التمويل إلى 3,3 مليارات دينار بنمو 13٪ إلى جانب الارتفاع المتواصل لقاعدة عملاء البنك.

وقال الماجد إن الحصة السوقية من التمويل بصفة عامة ارتفعت إلى حوالي 8,6٪ حاليا بينما ارتفعت حصة بنك بوبيان من تمويل الأفراد تحديدا إلى ما يقارب 12٪ الى جانب تحقيق معدلات نمو متميزة في المحفظة الائتمانية للشركات وصلت إلى 14٪ عن طريق جذب العديد من الشركات التشغيلية المعروفة بملاءتها المالية والاقتصادية وذلك مع التمسك الشديد بأعلى معايير الجودة الائتمانية ودراسة وتنويع المخاطر.

وأكد الماجد ان البنك سيستمر في التركيز على السوق المحلي، حيث لاتزال هناك العديد من الفرص للنمو، مشيرا الى حصول البنك في ديسمبر الماضي على موافقة بنك الكويت المركزي على زيادة رأسماله 15,75٪ وذلك بإصدار أسهم جديدة يتم طرحها للاكتتاب العام، علما بأن علاوة الإصدار سوف تكون قيمتها 250 فلسا لكل سهم تضاف إلى القيمة الاسمية للسهم والبالغة 100 فلس.

التنمية والمشروعات الكبرى

وخلال العام الماضي ساهم بنك بوبيان في تمويل عدد من المشاريع الحيوية في الكويت بلغت قيمتها اكثر من 250 مليون دينار وتوزعت على قطاعات التربية، الصحة، الطرق والجسور بالإضافة الى قطاع الانشاءات الى جانب تمويل مشاريع عدد كبير من شركات المقاولات المصنفة لدى لجنة المناقصات.

ويأتي هذا من ضمن سياسة البنك التمويلية التي تقوم على اساس اختيار المشروعات الحيوية والمؤثرة والتي تحقق عوائد مميزة سواء من الناحية المالية او الناحية التنموية وتساهم في تحريك عجلة التنمية بصورة حقيقية.

كما نجح بنك بوبيان في العام الماضي بالدخول في صفقات تمويل عديدة على المستوى المحلي والاقليمي بلغت قيمتها أكثر من 700 مليون دولار وذلك من خلال تمويل بعض المؤسسات المالية المرموقة بالاضافة الى الدخول في صفقات تمويل مشاريع استراتيجية ضخمة.

ومن أهم تلك المشاريع التي لعب البنك دورا أساسيا في ترتيبها في العام الماضي مشروع مصفاة الدقم في سلطنة عمان والذي بلغت قيمته أكثر من 4,6 مليارات دولار ساهم البنك بجزء منها ضمن جزء التمويل الاسلامي، بالاضافة الى المشاركة في التمويل الممنوح للشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة الذي بلغت قيمته أكثر من 300 مليون دولار بغرض تمويل أعمال تشييد مرافق الشركة الجديدة لاستيراد الغاز الطبيعي المسال.

التفوق التكنولوجي

من ناحية أخرى، قال الماجد ان البنك وبعد وصوله الى الفرع 42 سوف يستمر في افتتاح المزيد من الفروع مؤكدا أنه «في موازاة توسعنا الجغرافي محليا لنكون الأقرب إلى عملائنا فإننا مستمرون في الاستثمار في الخدمات والمنتجات المصرفية الالكترونية التي وضعتنا في مقدمة البنوك المحلية لنلبي مختلف متطلبات عملائنا».

وكان بوبيان قد أكد مرة أخرى تفوقه ومركزه المتقدم في مجال التكنولوجيا المصرفية في الكويت والشرق الاوسط بحصوله على 4 جوائز من مؤسسة غلوبل فاينانس العالمية مؤخرا وهي جائزة افضل بنك اسلامي في العالم في مجال الخدمات المصرفية الالكترونية (الرقمية) DIGITAK BANK وجائزة الافضل على مستوى الشرق الاوسط وجائزة الافضل على مستوى الكويت في نفس المجال الى جانب جائزة اخرى كأفضل بنك ابداعي في هذا المجال.

كما فاز البنك بجائزة افضل بنك اسلامي في الكويت من مؤسسة بانكر العالمية الى جانب العديد من الجوائز الاخرى ومنها جائزة الافضل في الكويت في خدمة العملاء من مؤسسة سيرفس هيرو.

سبق الإبداع والابتكار

ونوه الماجد الى أن العام الحالي شهد طرح العديد من الخدمات والمنتجات التي كان لبنك بوبيان السبق في طرحها وهو استمرارا لتربعه على عرش الأول في الكويت سعيا منه لتميز عملائه ومنحهم تجارب مصرفية فريدة.

ومن أبرز هذه الخدمات كمثال «خدمة مساعد» التي تمكن العملاء من التعامل بصورة دائمة مع حساباتهم من خلال خدمة مميزة الى جانب «خدمة المرابحة الرقمية» التي تنهي إجراءات الحصول على تمويل من خلال الهواتف الذكية او الموقع الالكتروني.

كما اصبح بإمكان عملاء بوبيان لأول مرة في الكويت تقديم طلب للحصول على بطاقة ائتمانية في أي وقت من خلال الخدمة المصرفية عبر الإنترنت وذلك باستخدام التوقيع الالكتروني المصادق لدى الهيئة العامة للمعلومات المدنية PACI.

وتطرق الماجد الى التعاون مع القطاع الحكومي حيث وقع البنك بروتوكول تعاون مشترك مع بنك الائتمان الكويتي بهدف تفعيل وطرح مجموعة من الخدمات الالكترونية الجديدة والتي من شأنها تسهيل المعاملات المصرفية لعملاء البنك المتعاملين مع بنك الائتمان الكويتي. واضاف: «قمنا في العام الماضي بإطلاق إدارة خاصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة تمنح اصحاب هذه المشاريع العديد من الخدمات والمنتجات المصممة للمساعدة في تطوير ونمو مشاريعهم».

الفليج: توزيع الأرباح للمساهمين خلال 2018 الأعلى منذ تأسيس البنك

الماجد: البنك سيواصل التركيز على السوق المحلي ورفع مستويات رضا العملاء

مستمرون في الاستثمار في الخدمات والمنتجات المصرفية الإلكترونية

تطور مؤشرات البنك المالية في السنوات الخمس الاخيرة
مليون دينار كويتي

المؤشر	2018	2017	2016	2015	2014
صافي الارباح	56,1	47,6	41,1	35,2	28,2
الإيرادات التشغيلية	140	126	103	91,4	78,4
ودائع العملاء	3,721	3,410	2,945	2,399	2,092
محفظة التمويل	3,262	2,877	2,517	2,172	1,805
الأصول	4,345	3,970	3,482	3,133	2,648

أهم المؤشرات المالية لبنك بوبيان
المبالغ بالمليون دينار

المؤشر	2018	2017	التغير
صافي الأرباح	56,1	47,6	٪18
الايرادات التشغيلية	140	126	٪11
ودائع العملاء	3,721	3,410	٪9
محفظة التمويل	3,262	2,877	٪13
الأصول	4,345	3,970	٪9

«فيتش»: الكويت تتمتع بأدنى مستوى لسعر التعادل المالي للنفط خليجياً

محمود عيسى

توقعت وكالة «فيتش» للتصنيف الائتماني ان تضعف الأرصدة المالية في معظم دول مجلس التعاون الخليجي في العام 2019 في ظل استمرار الضغط على بعض الميزانيات العامة الحكومية، وتوقعات بتفاقم تأثيرات تخفيف السياسة المالية التي بدأت في العام الماضي بسبب انخفاض أسعار النفط.

وذكرت الوكالة انه من الصعب على كل دول مجلس التعاون استمرار الاحتفاظ بالتحسينات على التوازن المالي لعام 2019 والذي ترأست الكويت القائمة بنسبة قدرتها الوكالة بواقع 7,3٪ وان كان ذلك يمثل تراجعا عن 11٪ في 2018، وارتفاعا عن 3,4٪ في 2017، علما ان كلا من البحرين والسعودية وابوظبي وقطر ـ حتى عام 2017 ـ كان أداء التوازن المالي فيها سلبيا، مرجحة أن يؤدي ضعف أسعار النفط إلى دفع العديد من الدول إلى خفض إنفاقها خلال العام.

واضافت الوكالة ان سعر التعادل المالي لدى معظم دول مجلس التعاون الخليجي في العام 2019 اعلى من السعر المقدر لخام برنت والبالغ 65 دولارا للعام ذاته، وان الكويت ظلت تتمتع بأدنى مستوى لسعر التعادل المالي للنفط بين دول الخليج منذ العام 2015، حيث بلغ 47 دولارا للبرميل، ليرتفع في 2016 الى 49,5 دولارا، ثم يوالي ارتفاعه الى 52,4 دولارا خلال عامي 2017 و2018، فيما تقدر الوكالة ان يهبط السعر في العام 2019 الى 51,7 دولارا للبرميل.

وقالت الوكالة انه في معظم دول مجلس التعاون سيتفاقم وضع الارصدة المالية بما يتراوح بين نقطة ونقطتين من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام، وذلك بافتراضنا أن متوسط سعر برنت سيكون 65 دولارا للبرميل، مقارنة بأكثر من 70 دولارا في العام 2018.

وتشمل الخطط المالية لعام 2019 بعض الإصلاحات الإضافية كضريبة الإنتاج في سلطنة عمان وقطر، وزيادة الرسوم على المغتربين وتعزيز تحصيل الضرائب في السعودية. ومع ذلك، فإن هذه التدابير ستعوض جزئيا فقط تداعيات انخفاض أسعار النفط وارتفاع الإنفاق الحكومي. وتقدر الوكالة ان تغيرا بنحو 10 دولارات في سعر النفط يؤثر على الميزانيات الحكومية بما يتراوح بين 2 و4 نقاط من الناتج المجلي الإجمالي اعتمادا على الدولة المنتجة.

وقدرت الوكالة ان نسبة العجز الأولي غير النفطي من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي قد ارتفعت في معظم دول المجلس في عام 2018 رغم التحسينات الدراماتيكية في الميزانيات المالية الرئيسية، وتعكس قرارات صانعي السياسات استخدام بعض العوائد النفطية التي تحققت العام الماضي لدعم الاستقرار الاجتماعي وإنعاش نمو القطاع غير النفطي، ما سيؤدي إلى تحسين التوازن الأولي غير النفطي في العام 2019.

وينعكس التوسع المالي في ارتفاع أسعار التعادل النفطية التي لا تزال أعلى بكثير من مستويات أسعار النفط المتوقعة لكل من البحرين وعمان والسعودية. وتتضمن ميزانيات السعودية وعمان وقطر لشهر ديسمبر خططا لزيادة مخصصات الإنفاق في العام 2019 مقارنة بميزانيات 2018.

من جانب آخر، تعكس توقعات الوكالة بشأن نمو الإنفاق الحكومي الكويتي الصعوبة التي تواجهها الحكومة في كبح جماح نمو فاتورة الرواتب والأجور على خلفية النمو المطرد للقوى العاملة، والتوقعات العامة المتزايدة.

القيمة السوقية تقترب من 30 مليار دينار

البورصة حققت 900 مليون دينار مكاسب منذ بداية العام

شريف حمدي

استمرارا لحالة التفاؤل التي تعيشها البورصة الكويتية في الوقت الراهن، استكملت كل المؤشرات السير في الاتجاه الصاعد منذ بداية العام، من خلال عمليات شراء استهدفت العديد من الأسهم سواء القيادية أو المتوسطة والصغيرة في قطاعات متنوعة.

ورغم ارتفاع المؤشرات بنهاية تعاملات الأسبوع، إلا ان متوسط السيولة اليومي تراجع إلى 27 مليون دينار مقارنة بالأسبوع الماضي الذي تجاوز فيه المتوسط 32 مليون دينار يوميا.

ولا تزال السيولة تتمركز حول الأسهم القيادية في ظل التوقعات بزيادة أسعارها خلال المرحلة المقبلة قبل مراجعة فوتسي في مارس من العام الحالي، والتي يسبقها ضخ سيولة أجنبية جديدة ينتظر أن تصل لنصف مليار دولار.

وبنهاية تعاملات الأسبوع بلغت محصلة السيولة 134 مليون دينار تراجعا من 164 مليون دينار الأسبوع الماضي.

وشهدت البورصة أمس، بدء الكشف عن النتائج المالية للعام الماضي، وذلك من خلال إعلان بنكين هما الوطني وبوبيان عن أعلى أرباح تاريخية، حيث حقق الوطني 371 مليون دينار بنمو 15٪ مع توصية برفع التوزيعات السنوية إلى 35 فلسا نقدا و5٪ منحة.

كما أعلن بوبيان عن 56 مليون دينار بنمو 18٪، مع توصية من المجلس بتوزيع 5 فلوس نقدا و5٪ منحة.

وتفاعل المتعاملون بالسوق مع هذه الإفصاحات، حيث ارتفع سهم الوطني بنسبة 0,8٪ مع استحواذه على 6,4 ملايين دينار من إجمالي سيولة السوق في جلسة أمس تمثل 20٪ من إجمالي سيولة أمس، فيما تراجع سهم بوبيان بنسبة 0,1٪ واستحوذ السهم على 386 ألف دينار من السيولة.

وحققت القيمة الرأسمالية مكاسب إضافية خلال الأسبوع بنسبة 0,4٪، ليصل إجمالي القيمة 29,926 مليار دينار ارتفاعا من 29,814 مليار دينار بنهاية تعاملات الأسبوع الماضي، بذلك ارتفعت المكاسب السوقية إلى 900 مليون دينار منذ بداية العام الجديد، وتقترب من الوصول لـ 30 مليار دينار.

وأغلقت كل مؤشرات السوق على ارتفاع جماعي، وذلك على النحو التالي:

- ارتفع مؤشر السوق العام بنسبة 0,4٪، محققا 19 نقطة مكاسب، ليصل المؤشر إلى 5237 نقطة، ارتفاعا من 5218 نقطة نهاية الأسبوع الماضي.
- حقق مؤشر السوق الأول مكاسب بنسبة 0,8٪، محققا 45 نقطة ليصل إلى 5480 نقطة، وذلك ارتفاعا من 5435 نقطة.
- ارتفع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 0,06٪، محققا 3 نقاط مكاسب ليصل إلى 4794 نقطة، ارتفاعا من 4791 نقطة نهاية الأسبوع الماضي.

ضمن مؤشر «بيغ ماك» الصادر عن «الإيكونوميست»

عملات العالم رخيصة جداً مقابل الدولار

محمود عيسى

قالت صحيفة الإيكونوميست إن ساندويتش «بيغ ماك» التي تعتبر من المعالم الرئيسية لسلسلة مطاعم الوجبات السريعة في ماكدونالدز تمثل نموذجا للمعايرة، اذ ان هذه الشطيرة المكونة من 7 مكونات من السندويتش ذات الطبقتين بشكل متناغم تباع تقريبا فيما يزيد على 36 ألف مطعم في أكثر من 100 بلد حول العالم.

وهذا الاتساق هو الخلطة السرية في دليل مؤشر «بيغ ماك» الذي تعده مجلة الايكونوميست والمرتبط بأسعار صرف العملات العالمية مقابل الدولار.

ووفقا لآخر دفعة من البيانات، فإن كل عملة تقريبا مقومة بأقل من قيمتها مقابل الدولار، والنتيجة هي أن الدولار الأميركي نفسه يبدو من حيث المقومات الأساسية أقوى مما كان عليه في أي وقت آخر خلال ثلاثة عقود.

وقالت المجلة إن مؤشر «بيغ ماك» يعتمد على مؤشر تعادل القوة الشرائية (PPP)، الذي ينص على أن العملات يجب أن تتعادل أسعارها الى أن يكون سعر سلة مماثلة من السلع ـ أو في هذه الحالة، «بيغ ماك» ـ متساويا في كل مكان. ومن خلال هذا المقياس تكون معظم أسعار الصرف بعيدة عن المستويات المنشودة. ففي روسيا، على سبيل المثال يبلغ ثمن ساندويتش بيغ ماك 110 روبل أي نحو 1,65 دولار مقارنة بـ 5,58 دولارات في أميركا وهو إشارة الى انخفاض السعر المحلي، والروبل مقدر بأقل من قيمته بنسبة 70٪ مقابل الدولار الأميركي. أما في سويسرا فيتعين على عملاء ماكدونالدز دفع مبلغ 6,55 فرنكات سويسرية أو ما يساوي 6,62 دولارات لشراء «بيغ ماك»، ما يعني أن الفرنك السويسري مبالغ في قيمته بنسبة 19٪.

ووفقا للمؤشر، فإن معظم العملات مقومة بأقل من قيمتها مقابل الدولار مقارنة بما كانت عليه قبل 6 أشهر عندما كانت العملة الأميركية قوية بالفعل. ففي بعض الدول كان هذا مدفوعا بالتغيرات في أسعار الصرف، اذ يشتري الدولار قدرا اكبر من البيزو الأرجنتيني بنسبة 35٪ ومن الليرات تركية بنسبة 14٪ أكثر مما كان عليه في يوليو. وفي حالات أخرى، كانت معظم التغيرات في أسعار البيرغر نفسها هي السبب، «اذ من المعتاد أن تبدو عملات الأسواق الناشئة ضعيفة في مؤشرنا» فقد بدأ الجنيه الاسترليني على سبيل المثال مقوما بصورة معقولة قبل 5 سنوات، أما اليوم فإن الأميركيين الذين يزورون بريطانيا سيجدون أن سعر «بيغ ماك» أرخص منه في بلدهم بنسبة 27٪.

وقد تستمر هذه التباينات في تعادل القوة الشرائية لـ «بيغ ماك» في عام 2019، ويمكن أن تتخلى أسعار الصرف عن العوامل الأساسية بسبب السياسات النقدية أو التغيرات في شهية المستثمرين للمخاطرة.